المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال

"دراسة تطبيقية على فرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن"

د. محمود جمعة المحجوب
كلية الاقتصاد – جامعة المرقب
mahmud.mahjob@elmergib.edu.ly

د. شكري أحمد عامر
كلية الاقتصاد – جامعة المرقب
shukri.amer@elmergib.edu.ly

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i4.21

تاريخ الاستلام: 2024/06/30 ؛ **تاريخ القبول:** 2024/08/05 ؛ **تاريخ النشر:** 2024/09/01

المستخلص

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال بفرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن، ولتحقيق أغراض الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال دراسة عينة من المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن فرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن لديها مقومات لتطبيق نظام الرقابة الداخلية بمستوى مرتفع ، وبدورها تساهم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، وكذلك الأبعاد الثلاث قيد الدراسة حظيت بممارسة مرتفعة بتوفر الهيكل التنظيمي، والنظام المحاسبي السليم، وأيضا توفر جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال، وقدمت الدراسة عدة توصيات منها: الزام الفروع التابعة للإدارة الرئيسية بضرورة العمل وفق هيكل تنظيمي واضح لا تعتريه أي صعوبة في فهم طريقة عمله، وضرورة أن توفر الرقابة الذاتية على الأقسام بواسطة الهيكل التنظيمي تحقيق أكبر قدر من الدقة وخفض في المجهود الرقابي، والحرص على وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية لأداء الأعمال اليومية وفق الفروض والمبادئ المتعارف عليها.

الكلمات الدالة: نظام الرقابة الداخلية، غسيل الأموال، المصرف الإسلامي.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

The availability of the elements for implementing the internal control system to reduce the phenomenon of money laundering

(A field study on Islamic banks in the branches of Al-Khoms and Zliten)

Dr. Shukri Ahmed Amer
Faculty of Economics - Al-Merqib University
shukri.amer@elmergib.edu.ly

Dr. Mahmoud Gomaa Al-Mahjoub
Faculty of Economics - Al-Merqib University
mahmud.mahjob@elmergib.edu.ly

Abstract

This study aimed primarily to identify the availability of the components of applying the internal control system to reduce the phenomenon of money laundering in the five Islamic Bank and Zliten branches. To achieve the purposes of the study, the descriptive and analytical approach was used by studying a sample of Islamic banks. The study reached several results, the most important of which are: The five branches of the Islamic Bank and Zliten have the capabilities to implement a good internal control system, which in turn contributes to reducing the phenomenon of money laundering, Likewise, the three dimensions under study received high practice in terms of the availability of an organizational structure, a sound accounting system, and also the availability of an efficient internal audit apparatus as components of the internal control system to reduce the phenomenon of money laundering. The study presented several recommendations, including: obliging branches affiliated with the main administration to work according to a clear organizational structure that does not There is any difficulty in understanding the method of work, and the necessity of providing self-control over the departments through the organizational structure to achieve the greatest degree of accuracy and reduce the oversight effort, and to ensure the presence of a set of accounting books and records to perform daily work in accordance with generally accepted assumptions and principles.

Keywords: Internal control system, money laundering, Islamic banking

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

1. الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

إن ظهور التطورات الهائلة في الكثير من مجالات الحياة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية دون وجود حواجز ساهم في ابتكار أساليب متطورة لإخفاء مصدر الأموال غير المشروع وإدخالها في دائرة الشرعية (الصمادي، 2010).

لذلك تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الجرائم، التي تنعكس سلباً على اقتصاد الدولة لاعتبارها رابط لجميع أشكال الجرائم والأنشطة الغير مشروعة.

كما تشكل ظاهرة غسيل الأموال تحدياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لكيان المجتمعات والدول لما تسببه من اهتزاز في البنية الأساسية وإرباك في مؤسسات المجتمع، لذا فإن مختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة تحاول وضع المعالجات القانونية والرقابية لأجل تحصين المؤسسات التي من المتوقع أن تكون طريقاً لغسيل الأموال كالمصارف وشركات التأمين والمؤسسات العقارية وغيرها (الركابي، طالب، 2010).

إن ليبيا تتأثر كباقي الدول المتقدمة والنامية بهذه الظاهرة وتبذل جهود لمكافحتها عبر أدواتها المصرفية للحد من آثارها، فتأثير جرائم غسيل الأموال تتعدى النواحي الاقتصادية، حيث يمكن توظيف إيرادات الأموال المغسولة في النزاعات السياسية والامنية، وزعزعة استقرار الدول، وقد صدر قرار رقم (300) لسنة 2007 بشأن اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسيل الأموال.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن أي مؤسسة يجب أن يكون لديها نظام رقابة داخلية قوي وفعال لمواجهة أي تصرفات غير قانونية قد تضر بمصلحة المؤسسة أو الدولة وخاصة المؤسسات المالية المعرضة لظاهرة غسيل الأموال، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

هل تتوفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال بفرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن.

وتتفرع منها التساؤلات التالية:

أ. هل يتوفر بالمصرف الإسلامي الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

ب. هل يتوفر بالمصرف الإسلامي جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

ج. هل يتوفر بالمصرف الإسلامي النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال بفرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة من:

أ. توفر أهمية نظام للرقابة الداخلية خاص بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الإسلامية.

ب. من الممكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة العديد من الجهات وبخاصة المؤسسات الليبية لمكافحة جرائم غسيل الأموال في ليبيا.

ج. من الممكن أن تفيد نتائج الدراسة الجهات المهنية في معرفة أوجه القصور التي تعاني منها وتطويرها.

5.1 فرضيات الدراسة:

على ضوء مشكلة وأهداف البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا تتوفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال بفرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن.

وتشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يتوفر بالمصرف الإسلامي الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يتوفر بالمصرف الإسلامي النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يتوفر بالمصرف الإسلامي جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

6.1 منهج الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال دراسة عينة من المصارف الإسلامية.

7.1 منهجية الدراسة:

البيانات الثانوية: تم جمع البيانات من المصادر والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والأبحاث والدراسات السابقة.

البيانات الأولية: فقد تم تجميع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، من خلال استمارة استبيان كأداة رئيسية للدراسة، صممت لهذا الغرض، تضمنت مجموعة من الأسئلة لدراسة متغيرات الدراسة وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وتم اختيار مقياس ليكرت الخماسي لتحديد بدائل الاجابة المتاحة.

8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمصرف الإسلامي فرعي الخمس وزليتن، والبالغ عددهم (50) خمسون موظفاً، حيث تم استخدام المسح الشامل في توزيع استمارات الاستبيان نظراً لصغر حجم المجتمع.

9.1 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

الحدود المكانية: فرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن.

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 01/01 إلى 2024/03/31م.

الحدود البشرية: موظفي فرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن.

10.1 الدراسات السابقة:

1.10.1 دراسة (جوال، يونس، 2022)، هدفت هذه الدراسة توضيح دور المراجعة الداخلية في دعم وتقييم إجراءات مكافحة غسيل الأموال في المصارف الجزائرية وقدرتها على تقديم ضمان موضوعي حول السير الحسن لها، حيث تمت دراسة ميدانية في "مصرف الفلاحة والتنمية الريفية" أم البواقي – خنشلة، وذلك من خلال تحليل 34 استمارة استبيان تم استرجاعها، حيث وزعت على عينة من موظفي الرقابة الدائمة، وكذلك قسم المفتشية والتدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: أن ممارسات المراجعة الداخلية في المصرف لها دور كبير في تقييم هذه الإجراءات والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تطبيقها، ومن ثم اعطاء التوصيات اللازمة للتحكم في كل خطر محتمل ناشئ عنها.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

2.10.1 دراسة (العلايبية، 2022)، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، وكذلك سبل مجابهتها للحد من آثارها الوخيمة خاصة في ظل تنامي دور فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال، كما تم التطرق إلى دور حوكمة البنوك الجزائرية باعتبارها أداة من أدوات التسيير الناجع للمؤسسات المالية، وكذلك الوقوف على مدى مسايرة التشريعات الجزائرية للاتفاقيات الدولية في ذات المجال، وقد خلصت الدراسة إلى أن لظاهرة غسيل الأموال آثار سلبية على الاقتصاد الوطني تستلزم الاستعانة بهيئات دولية لمجابهتها خاصة في البنوك الجزائرية التي يتعين عليها ارساء مبادئ الحوكمة وسن تشريعات بما يوافق الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

3.10.1 دراسة (محمد، زياد، 2021)، استهدفت هذه الدراسة التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بغسيل الأموال بوصفها ظاهرة خطيرة على اقتصاديات الدول، وقياس مدى استجابة المصارف الفلسطينية لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسيل الأموال، وبيان فعالية مكافحة غسيل الأموال في المصارف الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن المصارف الوطنية ملتزمة بتطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية من خلال تخصيص قسم متخصص مهمته التأكد من مصادر الأموال التي يحصل عليها من العملاء، وإن فاعلية تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن تعليمات سلطة النقد يؤدي للشفافية والمصداقية والثقة في المعاملات من قبل العملاء بالتعامل مع المصارف.

4.10.1 دراسة (عطارد وآخرون، 2020)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في توجيه تعاملات المصارف الإسلامية بما ينسجم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتقيد بالمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وكذلك دورها في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال ولغرض التحقق من مدى التزام المصرف بالفتاوى والقرارات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية لدى المصرف، كان لابد من دراسة الدور الذي يلعبه التدقيق الشرعي الداخلي في التحقق من مدى الالتزام بالفتاوى والقرارات التي تصدرها هذه الهيئة فيما يخص إجراءات الحد من عمليات غسيل الأموال، ولتحقيق هدف البحث تم توزيع استمارة استبانة تضمنت محورين المحور الأول اختص بالرقابة الشرعية حيث وزعت (29) استمارة على أعضاء الهيئة الشرعية لدى المصارف ومدراء التدقيق فيها، فيما تناول المحور الثاني التدقيق الشرعي الداخلي حيث وزعت (15) استمارة على العاملين في أقسام التدقيق الشرعي الداخلي، وبقية الموظفين العاملين لدى المصارف عينة البحث، والتي كانت أربعة مصارف إسلامية ثلاث منها مصارف خاصة ومصرف واحد حكومي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لتعزيز دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي من أهمها: الإسهام الفاعل من قبل هيئات

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

الرقابة الشرعية في جميع المصارف الإسلامية بضرورة التوافق بالفتاوى الصادرة منها وخاصة فيما يتعلق بحالات غسيل الأموال ووضع قواعد وإجراءات وضوابط محددة للحد منها وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي، وكذلك التشديد على إجراءات الرصد والمتابعة لعمليات التحويل المصرفي بين المصارف الوسيطة عبر استخدام حسابات واعتماد تدابير شرعية لمصادرة الأموال غير الشرعية (Nostro ,Vostro)، فضلاً عن ضرورة حصول رئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي على شهادة المراقب الشرعي المعتمد (CSAA)، الممنوحة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، (AAOIFI).

5.10.1 دراسة (العواقلة، 2017)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الاردنية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين القانونيون وعددهم 450، بينما بلغت عينة الدراسة 217، وخضعت 161 استبانة للتحليل، وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي من خلال استخدام الاستبيان، بالإضافة إلى استخدام الإنحدار المتعدد في اختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للتدقيق الخارجي في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي متمثل بإبعاده الخمسة (الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال، الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، الالتزام بمعايير جودة التدقيق)، وقد وجدت الدراسة أن العلاقة لجميع المتغيرات المستقلة مع اكتشاف حالات غسيل الاموال كانت ايجابية، وهذا يدل على أنه كلما زاد التزام المدققين بالمتغيرات المستقلة الخمسة كلما أدى ذلك إلى زيادة دورهم في اكتشاف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية، هذه النتيجة تتوافق مع المصلحة الوطنية وذلك من خلال حماية الاقتصاد والمجتمع الأردني من الفساد المالي والأخلاقي من خلال منع الجريمة وتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الأموال خارج الوطن، ومن أهم توصيات الدراسة تفعيل نتائج الدراسة بما يتوافق مع المصلحة الوطنية وخدمة الاقتصاد الأردني نحو مكافحة جرائم غسيل الأموال والتي تنعكس أثارها سلباً على اقتصاديات الأردن، بالإضافة إلى وضع المدقق في تقريره فقرة عن حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية.

6.10.1 دراسة (القهيوي، 2016)، هدفت هذه الدراسة بيان أثر التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في البنوك الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في عرض نتائج الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من البنوك الأردنية والتي يبلغ عددها (16) بنك، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في أقسام التدقيق الداخلي ووحدة الامتثال في البنوك الأردنية والتي يبلغ عددهم (120) موظف حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في (4) بنوك أردنية، وقد تم توزيع أداة الدراسة على العينة والبالغ عددها (110) مفردة، وتم استرداد (98) استبانة واستبعد منها (8) استبانات

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

لعدم اكتمال تعبئة بعضها من قبل المبحوثين بعد أن قامت الباحثة بتحليل إجابات عينة الدراسة بواسطة برنامج تحليل البيانات الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه يوجد أثر لواجبات التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في البنوك الأردنية بنسبة مرتفعة تشير بوجود تنسيق بين عمل المدقق الداخلي ووحدة الامتثال، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها توضيح إجراءات وتعليمات التدقيق الداخلي في الحد من عمليات غسيل الأموال.

7.10.1 دراسة (الكبيجي، 2015)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين، وذلك من خلال بيان مدى الالتزام بالمهام والمسؤوليات المحددة والصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسيل الأموال، وبيان مدى مساهمة لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية، ودعم وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسيل الأموال، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين للمصارف والبالغ عددها (17) مصرفاً، وقد تمثلت عينة الدراسة والتي تجاوبت مع الباحث (15) مصرفاً، والتي خاطبتها الاستبانة بواقع (3) استبانات لكل مصرف و(5) استبانات لكل من المراجعين الخارجيين في كل شركة للتدقيق، وقد أظهرت النتائج أن لجان المراجعة تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها وتتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسيل الأموال، كما أن دور لجان المراجعة يسهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية ودعم وظيفة التدقيق الداخلي ودعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسيل الأموال، وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها: أن يكون هنالك ميثاق للجنة المراجعة يتضمن بصورة واضحة وملزمة، المهام والمسؤوليات والصلاحيات، بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية في المؤسسات، وأن يتضمن التقرير النهائي للبيانات المالية المنشورة من قبل المصارف تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام لزيادة فاعلية دور لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية.

8.10.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة،

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب كثيرة ومتعددة حيث تتفق في عينة الدراسة، وتتفق أنها تتناول ظاهرة غسيل الأموال حيث شملت العينة لبعض الدراسات محاسبين قانونين وشملت بعضها مصارف تجارية، كما أنها تتفق في أنها تناولت مفهوم ظاهرة غسيل الأموال والعوامل المؤثرة عليها، واختلفت مع دراسات أخرى في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وأيضا تتفق مع معظم الدراسات السابقة في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة أداة للبحث والاستقصاء كونهما مفيدين

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

للدراسات الاجتماعية لتحقيق أهداف الدراسة بالحصول على النتائج المرجوة، أيضاً، اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عينة الدراسة حيث أنها تأتي من الواقع بالمصارف الإسلامية في ليبيا، علاوة على ذلك، اتفقت مع معظم الدراسات في دراسة جوانب متعددة أخرى أهمها: التعرف على المعرفة والخبرة والمهارات والدورات المطلوبة لموظفي المصارف، والتعرف على المهام والواجبات وأدوار المهنة بما يتطلبها للتغلب على ظاهرة غسيل الأموال.

كما استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في ثلاثة جوانب هامة الجانب الأول وهو صياغة الإطار النظري للدراسة والثاني هو صياغة فرضيات الدراسة والثالث هو الكتب والمراجع بالدراسات السابقة، وهذا يزيد من أهمية هذا الموضوع الذي تم اختياره كموضوع للدراسة.

2. الإطار النظري:

1.2 مفهوم غسيل الأموال:

تعرف عملية غسيل الاموال بانها "العملية التي يلجأ إليها من يعمل في تجارة غير مشروعة بإخفاء مصدر دخله الحقيقي، أو المورد غير المشروع بالقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يبدو دخله وكأنه تحقق من مصدر مشروع" (عبود، 2018، ص29).

وعرفها القانون الليبي رقم (2) لسنة 2005م بشأن مكافحة غسيل الأموال بأنها "الأموال المتحصلة من جريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت هذه الأموال ثابتة أو منقولة، مادية أو معنوية، بما في ذلك المستندات التي تثبت تملك هذه الأموال أو أي حق متعلق بها.

2.2 أساليب غسيل الأموال:

من أهم غسيل الأموال ما يلي:

1. الشركات الوهمية: شركات لا تمارس أي نشاط في الواقع الفعلي رغم تأسيسها بشكل قانوني، وعلى الأغلب تكون ذات فروع متعددة داخل وخارج الدولة بما يسهل عملية إدخال وإخارج الأموال عن طريق حساباتها المفتوحة لدى المصارف من خلال سلسلة من العمليات التي يصعب تتبع حركتها وصغر مبالغها (عبيد، علي، 2015).

2. تهريب العملة: يقوم غاسلي الأموال في هذه الحالة بنقل أموالهم غير المشروعه والمتمثلة في الأوارق النقدية الأجنبية خارج حدود الدولة التي نشأ فيها هذا المال.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

3. تحويل النقد إلى وسائل نقدية أخرى: ويتم استخدام هذا الأسلوب بأن يقوم غاسلي الأموال بتحويل الأوارق النقدية الواردة من التجارة غير المشروعة إلى صكوك يمكن التعامل بها بكل أريحية مقارنة بالأوارق النقدية (المطيري، 2004).

4. التقدم التكنولوجي: نوادي انترنت القمار، واستخدام أنظمة (التحويل الالكتروني، مثل نظام الفيدوايز، أو نظام سويفت)، والنقود الالكترونية، والصكوك الالكترونية (رشيد، وعبدالقادر، 2016، ص12).

3.2 مصادر غسيل الأموال:

تتنوع مصادر غسيل الأموال فقد تكون من خلال الإتجار في السلع والخدمات غير المشروعة مثل المخدارت والمؤثرات العقلية، ومن خلال التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة للتهرب من الرسوم والضرائب، وتهريب البشر، وتجارة السلاح، والمضاربة غير المشروعة في أسواق المال، التواطؤ في بيع الأملاك العامة بأسعار بخسة مقابل الرشاوي (القضاة، 2010).

4.2 المعوقات التي تواجه جهود مكافحة غسيل الأموال:

لمجابهة مكافحة غسيل الأموال معوقات عدة منها:

أ. عدم كفاية التشريعات الخاصة بعمليات غسيل الأموال.

ب. ضعف التعاون الدولي.

ج. عدم وجود نظام معلوماتي متطور لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

د. علاقة السرية المصرفية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

5.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية بالمصارف لمكافخة ظاهرة غسيل الأموال:

نظام الرقابة الداخلية بالمصارف لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال مقومات منها:

1. دور الهيكل التنظيمي في مكافحة غسيل الأموال: يعد الهيكل التنظيمي بمثابة موزع الأدوار في أي مؤسسة إذ تنامت الحاجة إليه بسبب كبر حجم المؤسسات فهو المسؤول عن تحديد دور أي قسم من الأقسام، كما توفر مرونته إمكانية استحداث أي قسم قد تفرضه طبيعة العمل أو الجهات العليا كما هو الحال باستحداث قسم لمراقبة الأمتثال بالمصارف التجارية الذي يعكف على مكافحة غسيل الأموال (توهامي، سعيدي، 2018).
2. مسؤولية المراجع الداخلي عن مكافحة غسيل الأموال: للمراجعة الداخلية في المصارف أهمية كبيرة، وتأتي هذه الأهمية في مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المصرف في عمله كمراجعة كافة حسابات الزبائن أول بأول والحكم فيما إذا كانت هناك حسابات مفتوحة بأسماء وهمية، وقد يشك في كونها أنشطة مشبوه، وأن بناء قاعدة معلومات عن الأفراد والشركات التي ترغب بالتعامل مع المصرف وتفتح حسابات من دون أن يكون ذلك على حساب سرعة في انجاز العمل، وتحديد الآليات التي من

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

شأنها أن تعطي مؤشرات أولية عن الحالات المحتملة لغسيل الأموال، كأن يتم مراقبة الإيداعات باستمرار النقدية الكبيرة التي تتم، أو مراقبة الإيداعات الصغيرة التي تم تكرارها على عدة مرات لحساب أشخاص معينين، والتأكيد على فتح الحسابات بأسماء حقيقة للأفراد أو الشركات وأن لا تكون أسماء وهمية، وفي حالة دخول في حسابات المستثمرين أموال غير معروفة وجب على المصرف أن يحصل على المعلومات الضرورية عن هولاء المستثمرين وتوضيح مصادر هذه الأموال (حسون، 2001).

3. دور النظام المحاسبي السليم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال: إن النظام المحاسبي السليم من أكثر المقومات المكملات لبعضهن البعض، إذ من واجبات الإجراءات التفصيلية تنظيم شكل الدورة المستندية المطلوبة لكل معاملة من المعاملات التي يقوم بها العميل، كذلك وضع حدود واضحة للمسؤوليات والاختصاصات والضوابط بشكل يضيق قدر المستطاع على إمكانية إستفادة غاسلي الأموال من التسهيلات التي قد تقدمها المصارف التجارية (توهامي، سعيدي، 2018).

3. الدراسة الميدانية:

1.3 إجراءات الدراسة الميدانية:

1.1.3 أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدم الباحثان الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بالتعرف على مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال، فقد تم تصميم استمارة استبيان واشتملت على البيانات الشخصية المتمثلة بالتخصص والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، كما اشتمل الاستبيان على ثلاث محاور أساسية وهي: **المحور الأول: مدى توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال**، وتكون المحور من (10) عبارات.

المحور الثاني: مدى توفر نظام محاسبة سليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال، وتكون المحور من (10) عبارات.

المحور الثالث: مدى توفر مكتب مراجعة داخلية كفؤ كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال، وتكون المحور من (8) عبارات.

2.1.3 التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد اتجاه الاجابة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

جدول (1) ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى أقل من 1.8	1.8 إلى اقل من 2.6	2.6 إلى اقل من 3.4	3.4 إلى اقل من 4.2	4.2 إلى 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

2.3 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم، أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضاً ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الأتي:

أ. **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوباً إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.

ب. **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.

ج. **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

د. **معامل الارتباط:** لتحديد العلاقة بين كل عبارة وإجمالي محورها.

هـ. **معامل الفا كرونباخ:** لضمان ثبات الإجابات والبيانات التي تم جمعها بالاستبيان في حال إعادة توزيع الاستبيان في وقت آخر.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

و. **اختبار (One Sample T-Test):** لتحديد معنوية الفروق بين قيم المتوسطات المرجحة وبين قيمة متوسط القياس (3).

3.3 صدق فقرات الاستبيان: وتم من خلال صدق كل من المحكمين، والاتساق الداخلي والاتساق البنائي.

1.3.3 صدق المحكمين:

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2.3.3 صدق الاتساق الداخلي:

أ. مدى توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال:

جدول (2) معاملات الارتباط بين عبارات محور مدى توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال وإجمالي المحور

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يتم توزيع السلطة والمسؤولية وفق هيكل تنظيمي دقيق داخل المصرف.	**0.726	0.000
2	يعمل الهيكل التنظيمي المعمول به داخل المصرف على عدم تداخل الاختصاصات بين إدارات المصرف.	**0.749	0.000
3	يتمتع الهيكل التنظيمي المعمول به داخل المصرف بمرونة تجعل منه قابل للتطوير في اي وقت.	**0.879	0.000
4	يتلائم شكل وحجم الهيكل التنظيمي المعمول به مع حجم وإمكانيات المصرف.	**0.837	0.000
5	تلزم الادارة الرئيسية الفروع التابعة لها على ضرورة العمل وفق هيكل تنظيمي معين.	**0.825	0.000
6	يعتبر الهيكل التنظيمي المعمول به واضح ولا تعتريه أي صعوبة في فهم طريقة عمله.	**0.824	0.000
7	يراعي الهيكل التنظيمي المعمول به التدرج الهرمي لشكل اتخاذ القرار داخل المصرف.	**0.838	0.000
8	يوفر الهيكل التنظيمي المعمول به بالمصرف الرقابة الذاتية على الأقسام.	**0.706	0.000
9	توفر الرقابة الذاتية على الأقسام من خلال الهيكل التنظيمي على تحقيق أكبر قدر من الدقة.	*0.824	0.000
10	توفر الرقابة الذاتية على الأقسام من خلال الهيكل التنظيمي على خفض المجهود الرقابي.	**0.705	0.000

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

ب. مدى توفر نظام محاسبة سليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال:

جدول (3) معاملات الارتباط بين عبارات مدى توفر نظام محاسبة سليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الاموال وإجمالي المحور

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يتواجد بالمصرف مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية المطلوبة لأداء الاعمال اليومية.	**0.787	0.012
2	تعمل الدفاتر والسجلات المحاسبية المعمول بها بالمصرف وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	**0.772	0.008
3	يتم تسجيل جميع العمليات اليومية بالدفاتر والسجلات المحاسبية أول بأول.	**0.827	0.000
4	يتم الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية السابقة جيداً بحيث تكون بمأمن من الوصول إليها إلا من خلال الموظف المختص.	**0.811	0.000
5	يتم اعداد محضر إتلاف للسجلات المحاسبية عند إنقضاء الفترة الزمنية المحددة لذلك.	**0.755	0.000
6	لا يتم تسجيل اي معاملة بالدفاتر إلا بعد الاطلاع على الايصالات التي تثبت حدوث العملية.	**0.84	0.000
7	يتم مطابقة ايصالات العمليات التي تحدث خلال اليوم مع الدفاتر المحاسبية اليومية في نهاية الدوام الرسمي.	**0.821	0.000
8	يتم اعداد الايصالات من مجموعة نسخ يحصل كل طرف من اطراف العملية على احداها حتى يمكن مراجعتها والرقابة عليها.	**0.895	0.000
9	يعمل النظام المحاسبي المعمول به على امكانية اعداد القوائم بأيسر الطرق.	**0.862	0.000
10	يعمل النظام المحاسبي المعمول به بالمصرف على امكانية الرقابة واتخاذ القرار على العمليات اليومية بشكل جيد.	**0.846	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور مدى توفر نظام محاسبة سليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

ج. مدى توفر مكتب مراجعة داخلية كفؤ كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال:

جدول (4) معاملات الارتباط بين عبارات محور مدى توفر مكتب مراجعة داخلية كفؤ كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال وإجمالي المحور

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يوجد بالمصرف مكتب خاص بالمراجعة الداخلية.	**0.903	0.000
2	لمكتب المراجعة الداخلية بالمصرف استقلالية تامة.	**0.906	0.000
3	تتوفر الكفاءة اللازمة لموظفي مكتب المراجعة الداخلية لأداء مهامهم.	**0.929	0.000
4	يلتزم المراجع الداخلي بدورية مراجعة معينة تزيد وتتناقص وفق مخاطر الأعمال.	**0.905	0.000
5	يعمل مكتب المراجعة الداخلية على اعداد تقارير دورية عن نتائج الأعمال يمد بها الادارة.	**0.934	0.000
6	يعمل مكتب المراجعة الداخلية بالمصرف على اكتشاف اي انحرافات.	**0.909	0.000
7	يساعد مكتب المراجعة الداخلية بالمصرف على تقديم حلول لأي انحرافات إن وجدت.	**0.906	0.000
8	لموظفي مكتب المراجعة الداخلية أسلوب جيد في التعامل مع الموظفين محل المراجعة.	**0.911	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول (4) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور مدى توفر مكتب مراجعة داخلية كفؤ كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

3.3.3 صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

جدول (5) معامل الارتباط بين محاور الاستبيان وإجماليه

ت	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	مدى توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	**10**	**0.913**	**0.000**
2	مدى توفر نظام محاسبة سليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	**10**	**0.969**	**0.000**
3	مدى توفر مكتب مراجعة داخلية كفؤ كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	**8**	**0.954**	**0.000**

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

لقد بينت النتائج في الجدول (6) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي كل محور من محاور الاستبيان وإجماليه تراوحت ما بين (0.913) إلى (0.969)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق البنائي للاستبيان.

4.3 الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة (Uma Sekaran, 2003)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستمارات البالغ عددها (39) استمارة، وقد تراوحت قيم معامل ألفا للثبات من (0.932) إلى (0.971)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان (0.978)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (6) معامل الفا كرونباخ للثبات

ت	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	مدى توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	10	0.932
2	مدى توفر نظام محاسبة سليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	10	0.944
3	مدى توفر مكتب مراجعة داخلية كفؤ كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	8	0.971
	إجمالي الاستبيان	**28**	**0.978**

5.3 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالموظفين الماليين بفرعي المصرف الإسلامي الخمس وزليتن، وقد تم اعتماد المسح الشامل، حيث تم توزيع (50) استمارة استبيان وتحصل الباحثان على (39) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة (78%)، وكما مبين في الجدول رقم (7).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

جدول (7) يبين عدد الاستمارات الموزعة والفاقد منها والاستمارات الصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات الغير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
50	9	%18	2	%4	39	%78

6.3 تحليل الدراسة الميدانية:

1.6.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول (8) توزيع المستهدفين حسب السمات الشخصية

التخصص	محاسبة	تمويل ومصارف	اقتصاد	إدارة أعمال	أخرى	المجموع
	27	6	1	1	4	39
	69.2	15.4	2.6	2.6	10.3	%100
المؤهل العلمي	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم عالي			المجموع
	3	34	2			39
	7.7	87.2	5.1			%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	5 إلى أقل من 10 سنوات	10 إلى أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر		المجموع
	12	10	10	7		39
	30.8	25.6	25.6	17.9		%100

أظهرت البيانات في الجدول (8) إن (27) مستهدفاً وما نسبته (69.2%) متخصصين في المحاسبة، و(6) مستهدفين وما نسبته (15.4%) متخصصين في التمويل والمصارف، ومستهدف واحد وما نسبته (2.6%) متخصص في الاقتصاد، ومستهدف واحد وبنفس النسبة متخصص في إدارة الأعمال، و(4) مستهدفين وما نسبته (10.3%) كانت لهم تخصصات أخرى، كما تبين أن (3) مستهدفين وما نسبته (7.7%) يحملوا مؤهل الماجستير، و(34) مستهدفين وما نسبته (87.2%) يحملوا مؤهل البكالوريوس، ومستهدفان إثنان وما نسبته (5.1%) يحملوا مؤهل الدبلوم العالي، وفيما يخص سنوات الخبرة؛ فقد اتضح إن (12) مستهدفاً وما نسبته (30.8%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، و(10) مستهدفين وما نسبته (25.6%) تراوحت خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات، و(10) مستهدفين وما نسبته (25.6%) تراوحت خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة، و(7) مستهدفين وما نسبته (17.9%) كانت خبرتهم 15 سنة فأكثر.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

2.6.3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحقق من فرضياتها:

لتحديد درجة الموافقة لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة سيتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول رقم (1)، وللتحقق من الفرضيات تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لإجمالي المحور أكبر من قيمة متوسط القياس (3) وقيمة الدلالة الإحصائية (P-value) أقل من 0.05، ويتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة أقل من قيمة متوسط القياس (3) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

الفرضية الأولى: لا يتوفر بالمصرف الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

جدول (9) يوضح نتائج التحليل الوصفي لمحور توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

ت	الفقرة		عير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتم توزيع السلطة والمسؤولية وفق هيكل تنظيمي دقيق داخل المصرف.	ك	0	3	1	25	10	4.08	0.774	مرتفعة
		%	0	7.7	2.6	64.1	25.6			
2	يعمل الهيكل التنظيمي المعمول به داخل المصرف على عدم تداخل الاختصاصات بين إدارات المصرف.	ك	0	2	6	23	8	3.95	0.759	مرتفعة
		%	0	5.1	15.4	59	20.5			
3	يتمتع الهيكل التنظيمي المعمول به داخل المصرف بمرونة تجعل منه قابل للتطوير في أي وقت.	ك	0	1	6	26	6	3.95	0.647	مرتفعة
		%	0	2.6	15.4	66.7	15.4			
4	يتلائم شكل وحجم الهيكل التنظيمي المعمول به مع حجم وامكانيات المصرف.	ك	0	2	4	25	8	4	0.725	مرتفعة
		%	0	5.1	10.3	64.1	20.5			
5	تلزم الادارة الرئيسية الفروع التابعة لها على ضرورة العمل وفق هيكل تنظيمي معين.	ك	0	2	1	25	11	4.15	0.709	مرتفعة
		%	0	5.1	2.6	64.1	28.2			
6	يعتبر الهيكل التنظيمي المعمول به بالمصرف واضح ولا تعتريه أي صعوبة في فهم طريقة عمله.	ك	0	2	4	20	13	4.13	0.801	مرتفعة
		%	0	5.1	10.3	51.3	33.3			

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

ت	الفقرة		عير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	يراعي الهيكل التنظيمي المعمول به التدرج الهرمي لشكل اتخاذ القرار داخل المصرف.	ك	0	2	1	24	12	4.18	0.721	مرتفعة
		%	0	5.1	2.6	61.5	30.8			
8	يوفر الهيكل التنظيمي المعمول به بالمصرف الرقابة الذاتية على الأقسام.	ك	0	3	4	21	11	4.03	0.843	مرتفعة
		%	0	7.7	10.3	53.8	28.2			
9	توفر الرقابة الذاتية على الأقسام من خلال الهيكل التنظيمي على تحقيق أكبر قدر من الدقة.	ك	0	2	4	21	12	4.1	0.788	مرتفعة
		%	0	5.1	10.3	53.8	30.8			
10	توفر الرقابة الذاتية على الأقسام من خلال الهيكل التنظيمي على خفض المجهود الرقابي.	ك	0	1	3	26	9	4.1	0.641	مرتفعة
		%	0	2.6	7.7	66.7	23.1			
إجمالي توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال								**4.07**	**0.585**	**مرتفع**

من الجدول رقم (9) تبين إن قيم المتوسطات لعبارات محور توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال، تراوحت ما بين (3.95) إلى (4.18)، كما تبين ان جميع عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (3.4 إلى أقل من 4.2) لذا فإن درجة الموافقة على جميع العبارات كانت "مرتفعة"، وترتب تنازلياً كما يلي:

1. يراعي الهيكل التنظيمي المعمول به التدرج الهرمي لشكل اتخاذ القرار داخل المصرف.
2. تلزم الادارة الرئيسية الفروع التابعة لها على ضرورة العمل وفق هيكل تنظيمي معين.
3. يعتبر الهيكل التنظيمي المعمول به بالمصرف واضح ولا تعتريه أي صعوبة في فهم طريقة عمله.
4. توفر الرقابة الذاتية على الأقسام من خلال الهيكل التنظيمي على تحقيق أكبر قدر من الدقة.
5. توفر الرقابة الذاتية على الأقسام من خلال الهيكل التنظيمي على خفض المجهود الرقابي.
6. يتم توزيع السلطة والمسؤولية وفق هيكل تنظيمي دقيق داخل المصرف.
7. يوفر الهيكل التنظيمي المعمول به بالمصرف الرقابة الذاتية على الأقسام.
8. يتلائم شكل وحجم الهيكل التنظيمي المعمول به مع حجم وامكانيات المصرف.
9. يتمتع الهيكل التنظيمي المعمول به داخل المصرف بمرونة تجعل منه قابل للتطوير في اي وقت.
10. يعمل الهيكل التنظيمي المعمول به داخل المصرف على عدم تداخل الاختصاصات بين إدارات المصرف.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

كما بينت النتائج في الجدول رقم (10) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان (4.07) وكانت قيمة T المحسوبة (11.386) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.022)، لذا فأن مستوى توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الأولى "لا يتوفر بالمصرف الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال" وقبول الفرضية البديلة "يتوفر بالمصرف الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال".

جدول (10) يوضح اختبار (One Sample T-Test) لإجمالي محور توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال

المحـــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	**4.07**	**1.07**	**0.585**	**0.000**	**معنوية**	**مرتفع**

قيمة T الجدولية = 11.386 درجات الحرية (38) قيمة T الجدولية = 2.022

الفرضية الثانية: لا يتوفر بالمصرف النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

جدول (11) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال

ت	الفقرة		عير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتواجد بالمصرف مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية المطلوبة لأداء الاعمال اليومية.	ك	1	2	1	24	11	4.08	0.87	مرتفعة
		%	2.6	5.1	2.6	61.5	28.2			
2	تعمل الدفاتر والسجلات المحاسبية المعمول بها بالمصرف وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	ك	0	1	1	25	12	4.23	0.627	مرتفعة جداً
		%	0	2.6	2.6	64.1	30.8			
3	يتم تسجيل جميع العمليات اليومية بالدفاتر والسجلات المحاسبية أول بأول.	ك	0	2	2	25	10	4.1	0.718	مرتفعة
		%	0	5.1	5.1	64.1	25.6			

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

ت	الفقرة		عير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
4	يتم الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية السابقة جيدا بحيث تكون بمأمن من الوصول إليها إلا من خلال الموظف المختص.	ك	0	1	1	25	12	4.23	0.627	مرتفعة جداً
		%	0	2.6	2.6	64.1	30.8			
5	يتم اعداد محضر اتلاف للسجلات المحاسبية عند انقضاء الفترة الزمنية المحددة.	ك	0	2	5	24	8	3.97	0.743	مرتفعة
		%	0	5.1	12.8	61.5	20.5			
6	لا يتم تسجيل اي معاملة بالدفاتر إلا بعد الاطلاع على الايصالات التي تثبت حدوث العملية.	ك	0	1	1	23	14	4.28	0.647	مرتفعة جداً
		%	0	2.6	2.6	59	35.9			
7	يتم مطابقة ايصالات العمليات التي تحدث خلال اليوم مع الدفاتر المحاسبية اليومية في نهاية الدوام الرسمي.	ك	0	4	3	18	14	4.08	0.929	مرتفعة
		%	0	10.8	7.7	46.2	35.9			
8	يتم اعداد الايصالات من مجموعة نسخ يحصل كل طرف من اطراف العملية على احداها حتى يمكن مراجعتها والرقابة عليها.	ك	1	1	4	20	13	4.1	0.882	مرتفعة
		%	2.6	2.6	10.3	51.3	33.3			
9	يعمل النظام المحاسبي المعمول به على امكانية اعداد القوائم بأيسر الطرق.	ك	1	1	4	21	12	4.08	0.87	مرتفعة
		%	2.6	2.6	10.3	53.8	30.8			
10	يعمل النظام المحاسبي المعمول به بالمصرف على امكانية الرقابة واتخاذ القرار على العمليات اليومية بشكل جيد.	ك	1	1	6	19	12	4.03	0.903	مرتفعة
		%	2.6	2.6	15.4	48.7	30.8			
إجمالي توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال								**4.12**	**0.644**	**مرتفع**

من الجدول رقم (11) تبين إن قيم المتوسطات لعبارات محور توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال، تراوحت ما بين (3.97) إلى (4.28)، كما تبين أن (3) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (4.2 إلى 5)، لذا فإن درجة الموافقة على جميع العبارات كانت "مرتفعة جداً"، ونرتبها تنازلياً كما يلي:

1. لا يتم تسجيل اي معاملة بالدفاتر إلا بعد الاطلاع على الايصالات التي تثبت حدوث العملية.
2. تعمل الدفاتر والسجلات المحاسبية المعمول بها بالمصرف وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
3. يتم الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية السابقة جيدا بحيث تكون بمأمن من الوصول اليها الا من خلال الموظف المختص.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

وتبين إن (7) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (3.6 إلى اقل من 3.4)، لذا فإن درجة الموافقة عليها كانت مرتفعة، وترتب تنازلياً كما يلي:

1. يتم تسجيل جميع العمليات اليومية بالدفاتر والسجلات المحاسبية أول بأول.
2. يتم اعداد الايصالات من مجموعة نسخ يحصل كل طرف من اطراف العملية على احداها حتى يمكن مراجعتها والرقابة عليها.
3. يتواجد بالمصرف مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية المطلوبة لأداء الاعمال اليومية.
4. يتم مطابقة ايصالات العمليات التي تحدث خلال اليوم مع الدفاتر المحاسبية اليومية في نهاية الدوام الرسمي.
5. يعمل النظام المحاسبي المعمول به على امكانية اعداد القوائم بأيسر الطرق.
6. يعمل النظام المحاسبي المعمول به بالمصرف على امكانية الرقابة واتخاذ القرار على العمليات اليومية بشكل جيد.
7. يتم اعداد محضر اتلاف للسجلات المحاسبية عند انقضاء الفترة الزمنية المحددة لذلك.

كما بينت النتائج في الجدول رقم (12) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان (4.12) وكانت قيمة T المحسوبة (10.842) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.022)، لذا فأن مستوى توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الثانية "لا يتوفر بالمصرف النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال" وقبول الفرضية البديلة "يتوفر بالمصرف النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال".

جدول (12) يوضح اختبار (One Sample T-Test) لإجمالي محور توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال

المحـــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	**4.12**	**1.12**	**0.644**	**0.000**	**معنوية**	**مرتفع**

قيمة T الجدولية = 10.842 درجات الحرية (38) قيمة T الجدولية = 2.022

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

الفرضية الثالثة: لا يتوفر بالمصرف جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

جدول (13) يوضح نتائج التحليل الوصفي لمحور توفر جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال

ت	الفقرة		عير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوجد بالمصرف مكتب خاص بالمراجعة الداخلية.	ك	1	0	4	18	16	4.23	0.842	مرتفعة جداً
		%	2.6	0	10.3	46.2	41			
2	لمكتب المراجعة الداخلية بالمصرف استقلالية تامة.	ك	1	0	5	17	16	4.21	0.864	مرتفعة جداً
		%	2.6	0	12.8	43.6	41			
3	تتوفر الكفاءة اللازمة لموظفي مكتب المراجعة الداخلية لأداء مهامهم.	ك	1	0	7	17	14	4.1	0.882	مرتفعة
		%	2.6	0	17.9	43.6	35.9			
4	يلتزم المراجع الداخلي بدورية مراجعة معينة تزيد وتتناقص وفق مخاطر الأعمال.	ك	1	1	5	22	10	4	0.858	مرتفعة
		%	2.6	2.6	12.8	56.4	25.6			
5	يعمل مكتب المراجعة الداخلية على اعداد تقارير دورية عن نتائج الأعمال يمد بها الادارة.	ك	1	1	5	22	10	4	0.858	مرتفعة
		%	2.6	2.6	12.8	56.4	25.6			
6	يعمل مكتب المراجعة الداخلية بالمصرف على اكتشاف اي انحرافات.	ك	1	1	4	24	9	4	0.827	مرتفعة
		%	2.6	2.6	10.3	61.5	23.1			
7	يساعد مكتب المراجعة الداخلية بالمصرف على تقديم حلول لأي انحرافات إن وجدت.	ك	1	1	6	21	10	3.97	0.873	مرتفعة
		%	2.6	2.6	15.4	53.8	25.6			
8	لموظفي مكتب المراجعة الداخلية أسلوب جيد في التعامل مع الموظفين محل المراجعة.	ك	1	1	8	19	10	3.92	0.9	مرتفعة
		%	2.6	2.6	20.5	48.7	25.6			
إجمالي توفر جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.								4.05	0.788	مرتفع

من الجدول رقم (13) تبين إن قيم المتوسطات لعبارات محور توفر جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال، تراوحت ما بين (3.92) إلى (4.23)، كما تبين ان عبارتين من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (4.2 إلى 5) لذا فإن درجة الموافقة على جميع العبارات كانت "مرتفعة جداً"، وترتب تنازلياً كما يلي:

1. يوجد بالمصرف مكتب خاص بالمراجعة الداخلية.
2. لمكتب المراجعة الداخلية بالمصرف استقلالية تامة.

وتبين إن (6) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (3.6 إلى اقل من 3.4)، لذا فإن درجة الموافقة عليها كانت مرتفعة، ونرتبها تنازلياً كما يلي:

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

1. تتوفر الكفاءة اللازمة لموظفي مكتب المراجعة الداخلية لأداء مهامهم.
2. يعمل مكتب المراجعة الداخلية على اعداد تقارير دورية عن نتائج الأعمال يمد بها الادارة.
3. يلتزم المراجع الداخلي بدورية مراجعة معينة تزيد وتتناقص وفق مخاطر الاعمال.
4. يعمل مكتب المراجعة الداخلية بالمصرف على اكتشاف اي انحرافات.
5. يساعد مكتب المراجعة الداخلية بالمصرف على تقديم حلول لأي انحرافات إن وجدت.
6. لموظفي مكتب المراجعة الداخلية أسلوب جيد في التعامل مع الموظفين محل المراجعة.

كما بينت النتائج في الجدول رقم (14) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور توفر جهاز كفؤ للمراجعة كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان (4.05) وكانت قيمة T المحسوبة (8.358) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.022)، لذا فأن مستوى توفر جهاز كفؤ للمراجعة كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الثالثة "لا يتوفر بالمصرف جهاز كفؤ للمراجعة كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال" وقبول الفرضية البديلة "يتوفر بالمصرف جهاز كفؤ للمراجعة كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال".

جدول (14) يوضح اختبار (One Sample T-Test) لإجمالي محور توفر جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال

المحـــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
توفر جهاز كفؤ للمراجعة الداخلية كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال	**4.05**	**1.05**	**0.788**	**0.000**	**معنوية**	**مرتفع**

قيمة T الجدولية = 8.358 درجات الحرية (38) قيمة T الجدولية = 2.022

<u>الفرضية الرئيسية:</u> لا تتوفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الخاصة ببلديات الخمس وزليتن.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

جدول (15) يوضح اختبار (One Sample T-Test) لإجمالي المحاور: توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال

المحـــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال	4.08	1.08	0.628	0.000	معنوية	مرتفع

قيمة T الجدولية = 10.746 درجات الحرية (38) ، قيمة T الجدولية = 2.022

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (15) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان (4.08) وكانت قيمة T المحسوبة (10.746) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.022)، لذا فأن مستوى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الرئيسة "لا تتوفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الإسلامية بفرعي الخمس وزليتن" وقبول الفرضية البديلة "تتوفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الإسلامية بفرعي الخمس وزليتن".

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:

بناء على تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

1. بينت الدراسة أن مستوى توفر الهيكل التنظيمي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (4.07) وفق مقياس التدرج الخماسي.
2. بينت الدراسة إن مستوى توفر النظام المحاسبي السليم كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (4.12).
3. بينت الدراسة أن مستوى توفر جهاز كفؤ للمراجعة كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (4.05) وفق مقياس التدرج الخماسي.

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

4. بينت الدراسة إن مستوى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (4.08).
5. أن الهيكل التنظيمي المعمول به يراعي التدرج الهرمي لشكل اتخاذ القرار داخل المصرف.
6. أن تسجيل اي معاملة بالدفاتر لا يتم إلا بعد الاطلاع على الايصالات التي تثبت حدوث العملية.

2.4 التوصيات:

بعد تحليل البيانات التي تم جَمعُها والوصول إلى استنتاجاتها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. الزام الفروع التابعة للإدارة الرئيسية بضرورة العمل وفق هيكل تنظيمي واضح لا تعتريه أي صعوبة في فهم طريقة عمله.
2. ضرورة أن توفر الرقابة الذاتية على الأقسام بواسطة الهيكل التنظيمي تحقيق أكبر قدر من الدقة وخفض في المجهود الرقابي.
3. الحرص على وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية لأداء الأعمال اليومية وفق الفروض والمبادئ المتعارف عليها.
4. الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية السابقة جيدا بحيث تكون بمأمن من الوصول إليها إلا من خلال الموظف المختص.
5. ضرورة أن تعمل مكاتب المراجعة الداخلية على إعداد تقارير دورية عن نتائج الأعمال وايصالها إلى الإدارة.
6. ضرورة مطابقة ايصالات العمليات التي تحدث خلال اليوم مع الدفاتر المحاسبية اليومية في نهاية الدوام الرسمي.
7. التعاون مع الخبراء بالجامعات الليبية لعقد دورات تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال للعاملين في الجهاز المالي المصرفي بهدف تنميتهم وتأهيلهم، مما يسهم ذلك في مضاعفة قدرة الموظفين في التعرف على عمليات غسيل الأموال، والإجراءات الخاصة بمجابهتها.
8. عمل المزيد من الدراسات المستقبلية لأخذ أبعاد أخرى (متغيرات مستقلة) لبيان مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.
9. عمل المزيد من الدراسات المستقبلية لبيان مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال بالمصارف التجارية في ليبيا.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46
المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

قائمة المراجع:

1. الصمادي، عيسى لافي (2010)، "استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة في الإطار الدولي والأقليمي والوطني، مكافحة غسيل الأموال أنموذجاً"، مجلة دراسات قانونية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، المجلد الثالث، العدد (7)، ص ص 7-42.
2. الركابي، ناجي شايب كايم، طالب، نادية (2010)، "التدقيق الداخلي وأثره في الحد من ظاهرة غسيل الأموال"، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بعداد: العراق، المجلد السادس عشر، العدد (60)، ص ص 228-243.
3. العلايبية مالك (2022)، "دور حوكمة البنوك الجزائرية في مجابهة ظاهرة غسيل الأموال في ظل توصيات فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي: الجزائر، المجلد التاسع، العدد (1)، ص ص 926-943.
4. العواقلة، سونيا قاسم (2017)، "دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، المفرق: الأردن .
5. القانون رقم (2) لسنة 2005م بشأن مكافحة غسيل الأموال.
6. القضاة، عوض عبدالله (2010)، مسؤولية البنوك الأردنية عن غسيل الأموال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.
7. القهيوي، دعاء عبدالكريم (2016)، "أثر التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في البنوك الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان: الأردن.
8. الكبجي، مجدي كامل (2015)، "فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن، المجلد الحادي عشر، العدد (1)، ص ص 171-214.
9. المطيري، صقر بن هلال (2004)، "جريمة غسيل الأموال – دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وإشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: السعودية.
10. توهامي، محمد رضا، سعيدي، يحي (2018)، دور البنوك في عمليات غسيل الأموال "بين مبدأ السرية المصرفية ومبدأ أعرف عميلك، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

المجلد الثاني
العدد الرابع
سبتمبر 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.46

وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج: الجزائر، العدد (5)، ص ص 295-314.

11. حسنية محمد، الدماغ زياد (2021)، "مدي استجابة البنوك الفلسطينية لتعليمات مكافحة غسيل الأموال"، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي: الجزائر، المجلد الرابع، العدد (1)، ص ص 227-244.
12. حسون، عبدالعزيز (2001)، ظاهرة غسيل الأموال والعمل المصرفي، مؤسسة المدى.
13. رشيد، زياد عبدالكريم وعبدالقادر، عبدالوهاب عبدالقادر (2016)، "دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق" بحث علمي محكم، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
14. عبود، سالم محمد (2019)، "ظاهرة غسيل الأموال المشكلة والاثار المعالجة مع الاشارة إلى العراق"، دار الدكتور للعلوم، الطبعة الثانية، بغداد: العراق.
15. عبيد، قيصر علي، علي، أحمد ماهر (2014)، "دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال – دراسة ميدانية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد العاشر، العدد (30)، ص ص 118-144.
16. عطارد، سعد، علي، حسين ابتسام، عبدالرحمن، ياسين فيان (2020)، "دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف الإسلامية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي: الجزائر، المجلد الخمس، العدد (1)، ص ص 07-32.
17. يونس، زين، جوال، عدلاني (2022)، "تقييم دور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية – دراسة حالة في بدر بنك"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة: الجزائر، المجلد السادس، العدد (1)، ص ص 138-156.

1. Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p311.